

ليبيا: حان الوقت لإنهاء عشر سنوات من الصمت حول مصير منصور الكخيا

بمناسبة ذكرى مرور عشر سنوات على "اختفاء" داعية حقوق الإنسان البارز منصور الكخيا يوم 10 ديسمبر/كانون الأول، أهابت منظمة العفو الدولية بالسلطات الليبية أن تلقي الضوء على مصيره وأن تضع حداً لمعاناة زوجته وأبنائه. وقالت بما الكخيا، زوجة منصور الكخيا، لمنظمة العفو الدولية "لقد تعين عليّ، كأمراة وزوجة، أن أعاني طيلة هذه السنوات دون أن أعرف مكان زوجي أو حتى إذا ما كان لا يزال على قيد الحياة. إنني وأبنائي لا نريد شيئاً سوى معرفة الحقيقة، أياً ما تكون".

وكان منصور الكخيا، وهو ليبي الجنسية، قد شُهد للمرة الأخيرة يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 1993 في القاهرة، حيث كان يحضر مؤتمراً عاماً للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. وقد عمل عدة سنوات في الحكومة الليبية ثم استقال من منصبه عام 1980 احتجاجاً على قيام السلطات الليبية بإعدام بعض المعارضين السياسيين في تلك السنة. وبالرغم من المحاولات المتكررة من جانب أسرته ومنظمات حقوق الإنسان للحصول على إيضاحات حول مكانه، فما زالت أسرته في انتظار تلقي أية أخبار عنه.

وفي غضون السنوات الأخيرة، أبدت السلطات الليبية بعض المؤشرات على استعدادها لمعالجة وضع حقوق الإنسان في البلاد. وكانت موجات الإفراج عن السجناء السياسيين في عامي 2001 و2002 خطوة مهمة في هذا الاتجاه. وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات من السلطات تقول فيها إنها "أجرت سلسلة من التحقيقات لتحديد مكان [منصور الكخيا] ولكن اختفائه لا يزال لغزاً".

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "من منطلق هذه الرغبة في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، فإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الليبية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لإيضاح مصير المواطنين الليبيين الذين "اختفوا" داخل البلاد أو خارجها، وأن توافي عائلاتهم بمعلومات محددة عن مصيرهم وأماكن وجودهم".

ويُذكر أن عائلة منصور الكخيا تلقت على مر السنين ادعاءات متعددة، بل ومتضاربة أحياناً، عن مصيره. وتشير إحدى الشائعات المستمرة إلى احتمال أن تكون مصر قد سلمته إلى ليبيا، حيث يُحتمل أن يكون رهن الاعتقال.

ومضت منظمة العفو الدولية تقول "لقد مضت عشر سنوات على زوجة منصور الكخيا وهم يسعون للحصول على إجابات من السلطات بخصوص ما إذا كان الكخيا محتجزاً في مكان سري، أو تُوفي أثناء احتجازه، وهذا أمر يتسم بالقسوة واللاإنسانية. وقد حان الوقت لتقديم مثل هذه الإجابات".

وتُعدّ حادثة "اختفاء" منصور الكخيا واحدة من عدة حالات لمواطنين ليبيين "اختفوا" داخل البلاد وخارجها، ومن بينهم جاب الله مطر وعزت يوسف المقريف، وهما من نشطاء المعارضة البارزين و"اختفيا" في القاهرة في مارس/آذار 1990. ورغم مرور أكثر من عشر سنوات، فلا يزال مكانهما في طي الجھول. وقد تلقى أهلها أبناء

غير مؤكدة تقييد بأههما سلماً إلى السلطات الليبية فور إلقاء القبض عليهما على أيدي ضباط مباحث أمن الدولة في القاهرة، حسبما ورد، وأههما كانا محتجزين بدون تهمة ولا محاكمة في سجن أبو سليم في طرابلس.

وقالت منظمة العفو الدولية إنه "يتعين على السلطات الليبية أن تبدأ في إجراء تحقيقات وافية ونزيهة ومستقلة بخصوص حالات جميع من "اختفوا" داخل البلاد وخارجها، وأن تعلن نتائج التحقيقات على الملأ".

كما ينبغي على السلطات تقديم تعويضات لضحايا حوادث "الاختفاء" أو عائلاتهم، وأن تعيد رفات من تُوفوا في الحجز من أولئك "المختفين" إلى ذويهم. ويجب على السلطات أيضاً أن تقدم من يُشتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان تتعلق بحوادث "الاختفاء" إلى ساحة العدالة في محاكمات تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الرجوع إلى الوثيقة المعنونة: "مصر: "اختفاء" منصور الكخيا: يجب كشف النقاب عن الحقيقة" (أكتوبر/تشرين الأول 1997، رقم الوثيقة: MDE 12/55/97)

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف: + 44 20 7413 5566، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه:

<http://www.amnesty-arabic.org>